توصية المجلس بشأن تقييم المنافسة

ترجمة غير رسمية

الصكوك القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

تم نشر هذه الوثيقة تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتحتوي الوثيقة على أداة قانونيَّة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقد تحتوي على مواد إضافية. وتجدر الإشارة الى ان الآراء والحجج المستخدمة في المواد الإضافية لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ذه الوثيقة وأي بيانات أو خريطة مدرجة بها، لا تمس بالوضع أو السيادة على أي إقليم، أو بتعيين الحدود الدولية أو باسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

هذه الوثيقة متوفرة مجانًا. يمكن إعادة إنتاجها وتوزيعها مجانًا دون الحاجة إلى أي إذن مسبق، طالما لم يتم تغييرها بأي شكل من الأشكال. لا يجوز بيع الوثيقة.

نأب هيونتلا ردجي ،ةيلصلأا صوصنلا عم قباطتلا نامضل جأ نم دوهجلا صيقأ لذب نم مغولا لىع .ةيمسو رغ ةمجرتلا هذه : ةيداصتقلاا ةيمنتلاو نواعتلا ةمظنم عقوم لىع نادحاتملا ةيسوفلاو ةيزيلجنلإاب نادصنلا امهم شتديحولا شتيمسولا شتخسنلا
https://legalinstruments.oecd.org.

إنّ المجلس،

وبالنظر إلى المادة 5 (ب) من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 1960؛

وبالنظر إلى الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري لعام 1997 والذي ينصّ على أن القيود المفروضة على المنافسة غالبًا ما تكون مكلفة وغير فاعلة في تعزيز المصالح العامة ويجب تجنّبها[C/MIN(97)10] ؛

وبالنظر إلى توصيات المجلس بشأن سياسة المنافسة والقطاعات المستثناة أو المنظمة [OECD/LEGAL/0181] وبشأن تقييم المنافسة [OECD/LEGAL/0376]، التي تحلّ محلّها هذه التوصية ؛

وبالنظر إلى توصية المجلس بشأن السياسة التنظيمية والحوكمة [C(2012)37]، التي تدعو الحكومات إلى مراجعة المقترحات الخاصة بالأنظمة الجديدة، فضلاً عن الأنظمة الحالية، فيما يتعلق بالمنافسة ؛

وإذ يعترف بأنّ المنافسة تعزز الكفاءة وتساعد على ضمان تطابق السلع والخدمات المقدّمة للمستهلكين بشكل متسق مع ما يفضّله المستهلك، الأمر الذي من شأنه إنتاج فوائد مثل انخفاض الأسعار وتحسين الجودة وزيادة الابتكار وتعزيز الإنتاجية ؛

وإذ يعترف بأنّ زيادة الإنتاجية أمر ضروري للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل؛

وإذ يعترف بأنّ السياسات العامة تخدم مجموعة متنوّعة من الأهداف التجارية والاجتماعية والصحية والأمنية والبيئية وغيرها من الأهداف؛

وإذ يعترف بأنّ السياسات العامة تقيّد في بعض الأحيان المنافسة دون مبررات ؛

وإذ يعترف بأنّ مثل هذه القيود غير المبررة يمكن أن تحدث عن غير قصد، حتى عندما لا تركز السياسات العامة المعنية على التنظيم الاقتصادي ولا يُقصد بها التأثير على المنافسة بأي شكل من الأشكال؛

وإذ يعترف بأنّه يمكن إصلاح السياسات العامة التي تقيّد المنافسة من دون مبررات، في الكثير من الأحيان، بطريقة تعزز المنافسة في السوق مع تحقيق أهداف السياسة العامة؛

وإذ يعترف بأنّ تنظيم الصناعات الخاضعة للتنظيم وإصلاحها هو أمر يتطلّب عادة تقييماً مفصلاً للتأثيرات المحتملة من وجهة نظر المنافسة؛

وإذ يعترف بأنّه، باعتبار أن العوامل الأخرى متساوية، ينبغي تفضيل السياسات العامة الأقل ضررًا بالمنافسة على تلك التي تلحق ضررًا أكبر بالمنافسة، شرط أن تحقق أهداف السياسة العامة المحددة؛

وإذ يلاحظ أنّ عددًا من الدول تقوم بالفعل بإجراء تقييم للمنافسة؛

وإذ يلاحظ أنّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعدد من الدول الأعضاء فيها قد طوّروا مجموعة أدوات لتقييم المنافسة؛

I. **يوافق** على استخدام التعاريف الآتية لأغراض هذه التوصية:

- تشير "السياسات العامة" إلى الأنظمة أو القواعد أو التشريعات.

- تشير عبارة "يقيّد المنافسة من دون مبررات" إلى القيود المفروضة على المنافسة واللازمة لتحقيق أهداف المصلحة العامة بشكل أكبر مما هو ضروري مقارنَة بالبدائل الممكنة وتكلفتها.
- يشير "المشاركون في السوق" إلى الشركات أو الأفراد أو المؤسسات الحكومية التي تشارك في توريد أو شراء السلع أو الخدمات.
- تشير "هيئات المنافسة" إلى المؤسسات العامة، بما في ذلك هيئة المنافسة الوطنية، المكلّفة بالدفاع عن المنافسة في السوق وتشجيعها وتعزيزها.
- تشير "عمليات المنافسة على السوق" إلى عمليات تقديم العطاءات التي تنظّمها الحكومة لتخصيص الحقّ في تزويد سوق معيّن أو استخدام مورد حكومي نادر لفترة زمنية محددة.
- يشير "تقييم المنافسة" إلى مراجعة التأثيرات التنافسية للسياسات العامة، بما في ذلك النظر في السياسات البديلة والأقل مقاومة للمنافسة. إنّ مبادئ تقييم المنافسة مهمة بالنسبة لجميع مستويات الحكومة.

II. يوصى بما يلي للأعضاء وغير الأعضاء الذين التزموا بالتوصية (المشار إليهم فيما يلي بـ "الملتزمين بالتوصية"):

A. [illegible]

1. ينبغي على الحكومات إدخال عملية مناسبة لتحديد السياسات العامة الحالية أو المقترحة التي تقيّد المنافسة من دون مبررات، ووضع معايير محددة وشفافة لإجراء تقييم المنافسة، بما في ذلك إعداد أجهزة الفرز.
2. عند إجراء تقييم المنافسة، يجب على الحكومات أن تولي اهتمامًا خاصًا للسياسات التي تحدّ من:

   i. عدد أو نطاق المشاركين في السوق؛
   ii. الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المشاركون في السوق؛
   iii. حوافز المشاركين في السوق للتصرّف بطريقة تنافسية؛
   iv. الاختيارات والمعلومات المتاحة للمستهلكين؛

3. ينبغي على الحكومات التأكّد من أن الاستثناءات من قانون المنافسة لا تتجاوز الحدّ اللازم لتحقيق أهداف المصلحة العامة الخاصة بها، ومن تفسير هذه الاستثناءات بدقّة. ويجب أن تنطبق هذه الاستثناءات فقط على الأنشطة التجارية المطلوبة لتحقيق هدف السياسة المُعلن. يشير هذا المبدأ أيضًا إلى أنه يجب تحديد أي استثناء جديد لفترة زمنية محدودة، عادةً عن طريق تضمين تاريخ انتهاء الصلاحية، بحيث لا يستمر أي استثناء عندما لا يكون من الضروري تحقيق هدف السياسة المحدد.
4. يجب أن تخضع السياسات العامة لتقييم المنافسة حتى عندما تسعى إلى تحقيق هدف تعزيز النتائج التنافسية، لا سيما عندما:

i. تقوم بإنشاء أو مراجعة هيئة أو نظام تنظيمي (مثلاً، يمكن أن يضمن التقييم، من بين أمور أخرى، أنّ الجهة التنظيمية منفصلة بشكل مناسب عن الصناعة المنظّمة)؛

ii. تستحدث مخطط تنظيم الأسعار أو الدخول (مثلاً، يمكن أن يضمن التقييم عدم وجود طرق معقولة وأقل ضررًا بالمنافسة للتدخل) ؛

iii. تعيد هيكلة الاحتكارات القائمة (مثلاً، يمكن أن يضمن التقييم تدابير إعادة الهيكلة تحقق بالفعل أهدافها المؤيدة للمنافسة) ؛

iv. تقوم بإدخال عمليات المنافسة على السوق (مثلاً، يمكن أن يضمن التقييم عملية تقديم عطاءات توفر حوافز للعمل بكفاءة لصالح المستهلكين) ؛

v. تقوم بتقديم استثناء من قانون المنافسة لأي هدف محدد (مثلاً، يمكن أن يضمن التقييم أن الاستثناء ضروري للغاية لتحقيق أهداف السياسة المُعلنة).

B. [illegible]

1. يجب على الحكومات أن تعتمد عملية مناسبة لمراجعة السياسات العامة الحالية أو المقترحة التي تقيّد المنافسة من دون مبررات، وتضع معايير محددة وشفافة لتقييم البدائل المناسبة.
2. يجب أن تتبنّى الحكومات البديل الأكثر تشجيعًا للمنافسة بما يتوافق مع أهداف المصلحة العامة المتوخاة، ومع مراعاة فوائد وتكاليف التنفيذ.

C. الإطار المؤسسي

1. ينبغي إدراج تقييم المنافسة في استعراض السياسات العامة بأكثر الطرق كفاءة وفاعلية بما يتوافق مع القيود المؤسسية وتلك المتعلقة بالموارد.
2. يجب أن ترتبط هيئات المنافسة أو المسؤولين ذي الخبرة في المنافسة بعملية تقييم المنافسة.
3. ينبغي دمج تقييم المنافسة للسياسات العامة المقترحة في عملية صنع السياسات في مرحلة مبكرة.

III. يدعو الأمين العام والملتزمين بالتوصية إلى نشر هذه التوصية، لا سيما داخل المجتمع المعني بالمنافسة والمجتمعات الأخرى المعنية بالمنافسة ذات الصلة.

IV. يدعو غير الملتزمين بالتوصية إلى مراعاة هذه التوصية والالتزام بها.

V. يحثّ لجنة المنافسة على:

a) العمل كمنتدى لتبادل الخبرات بموجب هذه التوصية؛
b) تقديم تقرير إلى المجلس في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من اعتمادها ومرة كل عشر سنوات على الأقل بعد ذلك.

معلومات أساسية

اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التوصية بشأن تقييم المنافسة (المُشار إليها في ما يلي بـ "التوصية") في 11 ديسمبر/كانون الأول 2019 بناءً على اقتراح لجنة المنافسة. وهي تراجع وتوحّد وتحلّ محلّ توصية العام 1979 بشأن سياسة المنافسة والقطاعات المستثناة أو المنظمة [OECD/LEGAL/0181] وتوصية عام 2009 بشأن تقييم المنافسة [OECD/LEGAL/0376]. وتدعو التوصية الملتزمين بها إلى تحديد السياسات العامة الحالية أو المقترحة التي تقيّد المنافسة من دون مبررات، ومراجعتها من خلال اعتماد بدائل أكثر تشجيعًا على المنافسة. كما توصي بأن ينشئ الملتزمون بها آليات مؤسسية لإجراء مثل هذه المراجعات.

معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تقييم المنافسة: توصيات 1979 و2009

تساهم المنافسة المتزايدة في زيادة الإنتاجية الاقتصادية والنمو والحدّ من عدم المساواة. ولكن، في العديد من الدول، تعمل القوانين أو والأنظمة أو غيرها من الحواجز التي تفرضها الحكومة على تقييد أنشطة السوق من دون مبررات. إنّ إحدى الخطوات المهمة لإزالة هذه القيود هي "تقييم المنافسة"، أي تقييم السياسات للعثور على تلك التي تقيّد المنافسة من دون مبررات، وذلك لتطوير سياسات بديلة تحقق نفس الأهداف مع أقل ضرر على المنافسة. في عام 1979، اعتمد مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التوصية بشأن سياسة المنافسة والقطاعات المستثناة أو المنظمة التي حثّت الملتزمين بالتوصية على فحص الحاجة الخاصة لأنظمة معينة وإعفاءات ذات صلة بقانون المنافسة بشكل دوري، وحيثما أمكن، زيادة الاعتماد على المنافسة وإنفاذ قوانين متعلقة بالممارسات التجارية التقييدية.

بعد ثلاثين عامًا، ذهبت توصية عام 2009 بشأن تقييم المنافسة إلى أبعد من ذلك ودعت الأعضاء الملتزمين بالتوصية إلى إنشاء آليات مؤسسية لإجراء مثل هذه المراجعات. وبهدف دعم تنفيذها، طورت لجنة المنافسة مجموعة أدوات تقييم المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تساعد الملتزمين على إزالة الحواجز أمام المنافسة من خلال طريقة تحديد القيود غير الضرورية على أنشطة السوق ووضع تدابير بديلة أقل تقييدًا لا تزال تحقق أهداف سياسة الحكومة. أما في عام 2014، فأجرت المنظمة مراجعة لتنفيذ الأعضاء الملتزمين بتوصية العام 2009، والتي أظهرت أن التوصية ومجموعة الأدوات الخاصة بها كانت ناجحة للغاية في تعزيز عمليات تقييم المنافسة.

مراجعة التوصية لعام 2019

كجزء من استعراض وضع المعايير على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي أطلقه الأمين العام للمنظمة في عام 2016 لتعزيز ومراجعة جميع أدوات المنظمة، وافقت لجنة المنافسة على دمج توصيات 1979 و2009 في أداة واحدة، خاصةً وأن لجنة المنافسة اعتبرت أن توصية

عام 2009 كانت أكثر اكتمالاً وتحديثًا من توصية 1979، ولاحظت أنه على الرغم من أنها لم تركز على إعفاءات القطاعات من قانون المنافسة، فإن المنهجيات التي اقترحتها لا تزال مناسبة لدراسة تأثير هذه الإعفاءات.

خ غ ط ف ث ك خ إ ك ا ق د م ع ب آ خ ر ة ق ن ط ض غ د ب

سيتمّ دعم تنفيذ التوصية من خلال مجموعة أدوات تقييم المنافسة، التي تحدد الخيارات والممارسات الجيدة بشأن إزالة الحواجز أمام المنافسة بناءً على تجارب الملتزمين بالتوصية. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تطوير العمل التحليلي ذات الصلة، من خلال الموائد المستديرة وجلسات الاستماع وورش العمل والمؤتمرات.

أهمية التوصية بالنسبة إلى الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

بسبب أزمة كوفيد-19 الحالية، قد تحتاج الدول إلى ضمان بقاء السيولة الكافية متاحة للشركات ومنع الصدمات المزدوجة للطلب والعرض من أن تؤدي إلى خروج الشركات ذات الكفاءة، وبالتالي الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي أثناء أزمة كوفيد-19 وبعدها. وقد يتخذ هذا شكل منح وإعانات وضمانات مصرفية وأشكال دعم أخرى من الدولة. ولكن، هناك خطر، إذا لم يتمّ التصميم بعناية، فقد يؤدي دعم الدولة إلى تشويه المنافسة وعدم تكافؤ الفرص بين الشركات التي تتلقى المساعدة والمنافسين الذين لا يتلقوها. وفي هذا السياق، قد تساعد التوصية الحكومات على تحديد السياسات العامة الحالية أو المقترحة التي تقيّد المنافسة من دون مبررات، ومراجعتها من خلال اعتماد بدائل أكثر تشجيعًا للمنافسة.
لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة:

- OECD competition policy responses to COVID-19

لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة:

https://www.oecd.org/daf/competition/oecdrecommendationoncompetitionassessment.htm.

معلومات عن جهة الاتصال: *DAFCOMPAssistants@oecd.org*.